

أثر تطبيقات آليات حوكمة الشركات على ربحية البنوك الإسلامية: حالة البنوك العربية

**The impact of applying corporate governance mechanisms on the profitability of Islamic banks:
The Case of Arab Banks**

سمير ماجن

جامعة سطيف 1 – الجزائر

samir.madjen@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/02/16

تاريخ الإرسال: 2019/09/06

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين متغيرات الحوكمة والربحية في المصارف الإسلامية. وأسهمت في معرفة خصوصية الحوكمة في المصارف الإسلامية وذلك بعد التطرق لأهميتها في القطاع المصرفي بشكل عام، ثم قامت بقياس أثر متغيرات الحوكمة في الربحية البنكية على عينة من المصارف الإسلامية، في المنطقة العربية خلال الفترة 2009-2018.

أظهرت دراسة الحالة أن كل من عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وعدد اللجان في مجلس الإدارة ونسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين لها أثر إيجابي على ربحية المصارف الإسلامية. بينما عدد أعضاء مجلس الإدارة وحجم المصرف فكان لهما أثر سلبي على ربحية المصارف الإسلامية حسب العينة المدروسة في الفترة الزمنية المحددة.

- **الكلمات المفتاحية:** الحوكمة المصرفية؛ المصارف الإسلامية؛ مجلس الإدارة؛ الهيئة الشرعية؛ الربحية؛ معدل العائد على الأصول؛ متغيرات الحوكمة.

Abstract:

The study aimed to determine the relationship between the variables of governance and profitability of Islamic banks. She elaborated on the specificity of governance in Islamic banks, after addressing their importance in the banking sector in general, and then measured the impact of governance variables in banking profitability on a sample of Islamic banks, in the Arab region during the period 2018-2009.

The case study showed that both the number of independent members of the Board of Directors and the number of committees in the Board of Directors and the percentage of shares held by major shareholders have a positive impact on the profitability of Islamic banks. While the number of members of the Board of Directors and the size of the bank had a negative impact on the profitability of Islamic banks, according to the sample studied in the specified time period..

- **key words:** Banking governance; Islamic banks; the Board of Directors; Sharia Board; profitability; the rate of return on assets; governance variables.

المؤلف المرسل: سмир ماجن، الإيميل: samir.madjen@gmail.com

المقدمة:

اتفق الكثير من الباحثين والمهتمين على أهمية حوكمة المنشآت وما تمثله من دافع لعجلة التنمية ورفع مستوى الأداء وتخفيض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي على مستوى المنشآت والدول على حد سواء؛ غير أن تطبيقات الحوكمة تعتبر أكثر أهمية وتعقيدا في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى حيث تحتوي المصارف على مجموعة من العناصر والعلاقات المتعارضة لا توجد في القطاعات الأخرى تؤثر بشكل كبير على طبيعة نظام الحوكمة.

وربما أصبح هذا المفهوم أكثر أهمية وتعقيدا في المصارف الإسلامية لما لهذه الأخيرة من عمليات مصرفية معقدة تختلف شكلا ومضمونا عن العمليات المصرفية التقليدية بالإضافة لوجود مجلسين هما مجلس الإدارة ومجلس الشريعة (هيئة الرقابة الشرعية) تتداخل في بعض الأحيان أهدافها ووظائفها.

وكما توصلت العديد من الدراسات إلى أن إتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي حتما إلى زيادة الربحية على المدى الطويل خاصة وأن نظام الحوكمة يظهر اثره بعد تراكم نتائج عدة سنوات.

إشكالية البحث:

ولدراسة هذا الموضوع والتطرق لجوانبه المتعددة، وللقيام بالتحاليل الضرورية التي تسمح بالحصول على النتائج المتوخاة من هذه الدراسة، ولإبراز أهمية الارتباط بين ربحية المصارف الإسلامية وتطبيق الحوكمة فيها، قمنا بطرح الإشكالية التالية:

- ♦ ما هو أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية؟
- ولتحليل هذه الإشكالية ودراستها بطريقة معمقة، قمنا بطرح الإشكاليات الفرعية التالية:
- ما مفهوم الحوكمة في المنظور الإسلامي؟
- ما هي خصوصيات مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية؟
- كيف يمكن أن تساهم تطبيقات الحوكمة في زيادة ربحية المصارف الإسلامية؟

فرضيات البحث:

- وللإجابة على هذه الأسئلة قمنا بصياغة فرضيتين مفادهما:
- أن مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية لها خصوصية تستمدّها من الشريعة الإسلامية.
- أن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة يؤدي إلى زيادة ربحية المصارف الإسلامية والعكس صحيح.

منهج البحث:

اعتمدنا في القسم النظري المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف الحوكمة المصرفية والربحية، وتحليل العلاقة بينهما، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على منهج دراسة الحالة (منهج كمي إحصائي)، أين وقع اختيارنا على بنك البركة الجزائري، رائد في قطاع الصيرفة الإسلامية بالجزائر..

أهمية البحث:

- تكمن أهمية البحث في موضوع "تأثير مبادئ الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية" في:
- التقلبات الاقتصادية الذي شهدها الاقتصاد الحديث منذ سبعينيات القرن الماضي خاصة.
- بروز البنوك الإسلامية في الاقتصاد العام وفي مختلف الدول طبقا للحاجة وللتطورات.
- أهمية البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية وإرساء معالم الاقتصاد الإسلامي.
- دراسة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في ربحية المصارف الإسلامية وما تحققه من مكتسبات السوق.

4- الدراسات السابقة:

- "تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة الجزائر-"، أمال عياري، أبوبكر خوالد، 2012، يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل مفهوم الحوكمة ومحدداتها وأهميتها، وكذلك استعراض أهم مبادئها وذلك بالتركيز على تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، كما أنه يهدف إلى لفت الانتباه إلى خطر الفساد المالي والإداري في البنوك الجزائرية، كنتيجة لضعف تطبيق مبادئ الحوكمة فيها؛

- "دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات"، نعيمة يحيوي، حكيمة بوسلمة، 2012، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الحاكمية المؤسسية لتحسين الأداء المالي للشركات، وذلك من خلال التعرف على مفهوم

الحاكمية المؤسسية والهدف منها، والأطراف المعنية بها، وكذلك محدداً لها والمبادئ الأساسية لها، ومن ثم دورها في تحسين الأداء المالي.

- "آليات الحوكمة في البنوك ودورها في زيادة الاداء المصرفي" عبدالله علي احمد القرشي 2011. وهدفت الدراسة لتسليط الضوء على آليات الحوكمة في البنوك، ودورها في زيادة الاداء المصرفي، والمفهوم العام لحوكمة الشركات وأهميتها بعد تنامي ظاهرة الفصل بين الإدارة والملكية في الشركات المساهمة، خصوصاً في الدول المتقدمة، هذه الظاهرة التي حازت على قدر كبير من اهتمام وعناية السلطات الإشرافية والرقابية والمنظمات المالية والاقتصادية، وقطاع المصارف والشركات والمؤسسات.

- "مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية"، إبراهيم عبد الحليم عباده، (2008) حيث قام المؤلف بتصميم نموذج لقياس أداء البنوك الإسلامية وذلك من خلال انتقاء معايير تقيس مدى تحقيق الأهداف العامة المسطرة في البنوك الإسلامية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، ويتضمن النموذج ثلاث مسارات، يتمثل المسار الأول في الأهداف والمسار الثاني في المعايير والمسار الثالث في المؤشرات المعتمدة في تقييم المعايير لتحقيق الأهداف المحددة آنفاً.

1- الحوكمة المصرفية:

ما الذي يطمئن المستثمر (المساهم) بأن الشركة التي استثمر مدخراته فيها تعمل حسب المصلحة العليا للشركة؛ وسيحصل هذا المستثمر في المقابل على عائد على استثماراته؟ وما الذي يؤكد له بأن التقارير المالية التي تنشرها الشركة تبين الوضع المالي الحقيقي للشركة؟ وما الذي يضمن للمقرض بأنه سيسترد قيمة قرضه؟ وما الذي يضمن للموظف بأن الشركة التي يعمل لديها ستستمر في العمل وتؤمن له لقمة عيشه في المستقبل المنظور؟ وما الذي يضمن للمجتمع بأن هذه الشركة ستستمر في التوظيف، وإنتاج الخدمات والسلع، وتوليد قيمة مضافة تدعم الوضع الاقتصادي في الدولة وتعززه؟ وكيف يحصل جميع أصحاب المصالح على حقوقهم في الشركة؟ (مركز ابوظبي للحوكمة، دون تاريخ) والإجابة: الحوكمة، !! فبدون الحوكمة فإن جميع الأطراف المعنية في الشركة تراهن في استثماراتهم كما يراهن المقامر في الكازينو.

1-1 تعريف حوكمة المؤسسات: وقد تعددت التعريفات لهذا المصطلح، بحيث يدل كل تعريف على وجهة النظر التي تتبناها الجهة المصدرة لهذا التعريف، حيث :

تعرف مؤسسة التمويل الدولي (IFC) الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها:" كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مجموعة العلاقات التي تربط بين كل من إدارة المؤسسة ومجلسها الإداري ومساهميها والأطراف الأخرى ذات المصلحة: "وتعرف أيضاً بأنها "مجموعة قواعد العمل والرقابة التي تحكم المنشأة في إطارها الزمني والمكاني:" كما تعرف الحوكمة أيضاً "على أنها مجموعة قواعد وإجراءات تهدف لضمان السير الحسن للمنشأة وتوجيه المديرين ليكونوا أكفاء، وعلى دراية بكل القواعد القانونية والوظيفية:" ويقول (Charkham) أن المشكل الجوهرى للحوكمة هو إيجاد توازن بين السلطة والمسؤولية، أما (Gomez) فيقول "أن هدف التحليل في الحوكمة يقع بين حدين، الحد الأول خاص بحرية الأفراد والحد الثاني خاص بالخضوع لقواعد الإنتاج الجماعي".

2-1 مفهوم الحوكمة البنكية: تتضمن الحوكمة المصرفية أساليب مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك التي من شأنها أن تؤثر في تحديد الأهداف ومراعاة حقوق حملة الأسهم وحماية حقوق المودعين، والفاعلين الداخليين، بالإضافة إلى علاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، كما يتسع مفهوم الحوكمة ليشمل دور العامة وهم جميع الفاعلين الذين من شأنهم التأثير على أحكام الرقابة على أداء البنوك. (العاني، 2015)

- تعريف اول: تعرف الحوكمة البنكية على انها "النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين والمستثمرين المؤسسين). (تشاركهام، 2005، صفحة 9)

- تعريف ثاني: ويعرف بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية، الحوكمة في المصارف بأنها "الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين."

مما سبق، نستطيع أن نقول إن قطاع البنوك بحاجة أكبر للعمل وفق مبادئ الحوكمة وذلك لارتباطها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وللمخاطر الكبيرة التي تواجهها، وأهميته البالغة والمؤثرة بشكل كبير في حالة ازدهاره او في حالة انهيار القطاع وهذا لتشابك تأثيره على الاقتصاد ككل، إذن الحوكمة هي ذلك النظام الذي يمكن كل الأطراف الفاعلة في العملية الاقتصادية من القيام بأعمال تساعد على بقاء وزيادة ربحية البنوك وحمايتها من المخاطر منها الخسائر والإفلاس.

3-1 العوامل الأساسية الداعمة لحوكمة البنوك:

- من بين العوامل الأساسية التي تدعم التطبيق السليم للحوكمة بالنظام المصرفي ما يأتي: (حبار ع، 2015، الصفحات 80-81) وضع أهداف استراتيجية ومجموعة من القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية.
- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة وعدم خضوعهم لأي تأثيرات، سواء داخلية أو خارجية.
- ضمان توافر رقابة ملائمة بواسطة الإدارة العليا.
- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعين الداخليين والخارجيين في ادراك أهمية الوظيفة الرقابية.
- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك وأهدافه والبيئة المحيطة.
- دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال مجلس الإدارة والإدارة العليا.

4-1 الفاعلين الأساسيين في حوكمة البنوك: يتوقف نجاح نظام الحوكمة في البنوك على مدى قيام الفاعلين الأساسيين (الخارجين والداخلين) لأدوارهم في البنك. (Iskande & Chamlou, 2002, p. 122)

1-4-1 الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الداخليين:

- حملة الأسهم: يلعب المساهمون دورا هاما في حوكمة البنوك، ومن خلال انتخاب المجلس الإشرافي والموافقة على مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين، يكون المساهمون في وضع يسمح لهم بتحديد توجه البنك، وتختلف البنوك في أن مسؤوليات الإدارة والمجلس ليست فقط تجاه حملة الأسهم بل أيضا تجاه المودعين الذين يوفرون رافعة مالية لرأس مال الملاك. (طارق عبد العال، 2004، صفحة 450)

- مجلس الإدارة: وفقا لمعظم القوانين المصرفية تقع المسؤولية النهائية على عاتق مجلس الإدارة (المجلس الإشرافي) والمجلس مسؤول أمام المودعين والمساهمين عن صون مصالحهم من خلال الإدارة المشروعة والكفاءة للمؤسسة المصرفية، ولكنهم لا يستطيعون التملص من المسؤولية عن عواقب السياسات والممارسات غير سليمة أو غير الحكيمة المتصلة بالإقراض والاستثمار والوقاية من الغش الداخلي أو أي نشاط مصرفي آخر (Christine & Bouaiss, 2008, pp. 04-20).

- الإدارة التنفيذية: إن السلامة المالية وأداء نظام مصرفي ما تعتمد على الإدارة التنفيذية وعلى الإدارة العليا للبنوك الأعضاء، والمركز الاستراتيجي للبنك وطبيعة شكل المخاطر وكفاية النظم للتعرف على شكل المخاطرة ومراقبتها وإدارتها أمور تعكس مدى جودة مراقبة الفريق الإداري ومجلس الإدارة، لهذه الأسباب فإن الاستراتيجية الأكثر فعالية للترويج لنظام مالي قوي هو تقوية مساءلة أعضاء مجلس الإدارة وتعظيم حوافزهم على إدارة البنك بحكمة ورشادة. (حبار و فرج، 2013، صفحة 5)

- المراجعون الداخليون: تعتبر لجنة المراجعة امتدادا لوظيفة إدارة المخاطر المنوطة بمجلس الإدارة، فهي أداة قيمة لمساعدة الإدارة على التعرف على نواحي المخاطرة، وينبغي أن يكون بيان رسالة لجنة المراجعة المنظمة طبقا للمبادئ الحديثة على النحو التالي: "تعظيم إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة بأسرها" ويترتب على ذلك أن أهداف وظيفة المراجع الداخلي.

2-4-1 الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الخارجيين:

- 1-2-4-1 الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي: يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام البنك أمرا هاما وحيويا، بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي الذي لا يقل أهمية، فقد شهد هذا الدور تغير كبير خلال الفترة الأخيرة، حيث تحول الإطار العام له من السيطرة المطلقة إلى العمل على تشجيع إتباع السلوك الحثيف، ولم تعد الجهة الرقابية هي المتحكم في توجيه الائتمان، بل أصبح دورها يقتصر على ضمان سلامة الجهاز المصرفي.

2-2-4-1 دور العامة (الجمهور): ويتمثل دور الجمهور في ما يلي:

- المودعون: يتمحور دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا إقبال البنك على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر. (الذبحاوي و نور جابر، 2018، صفحة 128)
- شركات التصنيف والتقييم الائتماني: تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين، ومن ثم فإن توافر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق.
- وسائل الإعلام: يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على البنوك لنشر المعلومات ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق بالإضافة إلى تأثيرهم على رأس المال.

- شبكة الأمان وصندوق تأمين الودائع: أقامت العديد من الدول خطط تأمين على الودائع لحماية المودعين الصغار، وتنظم هذه الخطط بواسطة الحكومة أو البنك المركزي أو بواسطة المؤسسات ذات العلاقة بالبنوك ويكون إجباري أفضل من أن يكون طوعي أو اختياري، ويقدم التأمين على الودائع شبكة ضمان إلى البنوك ومن ثم زيادة الثقة العامة في النظام البنكي ويعمل على استقرار النظام المالي، وتقيد شبكة الضمان من تأثير المشاكل التي تحدث في البنك وتتناثر بها البنوك الأخرى، ومن ثم إمكانية خفض التأثير الضار أو رد الفعل السلبي على النظام البنكي ككل، وتصبح المنافع المتحققة من التأمين على الودائع محققة عند ارتباطها بإجراءات منطقية واطار قانوني، وتعطي لجهة الإشراف على البنوك دعم ومساندة لحل مشاكل البنوك. (حبار و فرج، 2013، صفحة 7)

2- خصائص الحوكمة البنكية في المصارف الإسلامية:

مما لا شك فيه ان للحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي الاسلامي دور كبير ومميز، وهذا للدور المنوط لهذه المصارف والتي تمثل الواجبة والمرآة العاكسة، لقدرة الاقتصاد من منوره الاسلامي في الشفافية وروح المسؤولية والالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية، امام الله اولاً ثم امام الناس، ونظام حوكمة فعال وجيد يسمح للجميع بمعرفة مدى تمكن هذه المصارف من لعب هذا الدور الجبار خاصة في زماننا هذا الذي يعيش نهضة كبيرة سواء في المجال الاقتصادي او المالي، ومنه فلا بد للصيرفة الاسلامية من ان تكتسب حيز كبير في الاقتصاد الكلي سواء في البلاد الاسلامية او عبر العالم، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على الحوكمة البنكية في المصارف الاسلامية

2-1- تعريف الحوكمة البنكية الاسلامية: تنبع خصوصية من ضرورة التواجد الفعال لهيئات الشرعية، وعليه تضيف الابعاد الشرعية المنبثقة من الابعاد العقائدية وفقه المعاملات الاسلامية ابعادا اكثر حضورا واقدمية من الحوكمة في المؤسسات المالية التقليدية مع الاخذ بعين الاعتبار الخصوصية الشرعية (النوباني و الصديقي، 2016) ويقول الدكتور محسن الخضيرى: "أن العمل الإداري في الإسلام له مقوماته العقدية القائمة على العقيدة الإسلامية تضع لها قيودا ومحددات، وترسم لها طريقا يحكم سلوك القائد الإداري، والمنظمة الإدارية، والأفراد العاملين فيها، سواء في علاقاتهم بعضهم ببعض، أو علاقاتهم مع المجتمع المحيط بهم، ومن ثم تصبح الإدارة الإسلامية ذات رسالة شاملة لكل العبادات والمعاملات والأخلاق في إطار متكامل يستحيل فصل جزء منها على الأجزاء الأخرى". (الخضيرى، 1990، صفحة 145)

نلاحظ من خلال هذا التعريف للعمل الإداري في الإسلام أنه يشير نوعا ما إلى مفهوم حوكمة الشركات، حيث يركز فيه على نقطتين هما:

- العلاقة بين مختلف الأطراف المهتمة بالمنشأة: وهو أساس قيام نظرية الحوكمة أي ضبط العلاقة بين كل الأطراف بشكل يعالج مشكلة تعارض المصالح.

- دور مبادئ الشريعة الإسلامية في تفعيل هذا العلاج، والمتمثلة أساسا في أربعة مبادئ هي العدالة والمسؤولية والمساءلة والشفافية.

2-2- خصائص الحوكمة في المصارف الإسلامية: تتميز الحوكمة في المصارف الإسلامية بما يلي: (بورقية و غربي، 2014، صفحة 5)

- المصارف الإسلامية ملزمة في تطبيقها للحوكمة بمراعاة أكبر لمصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية القائمة على مبدأ المضاربة أي درجة عالية من المخاطرة، مقارنة بمصالح أصحاب الحسابات لأجل في المصارف التقليدية التي تقل مخاطرتهم نظراً لثبات فوائدهم المصرفية.

- وجود حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما: مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري للمصرف، وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية.

- وجود هدفين مختلفين في المصرف ذاته يمكن أن يزيد من حدة تعارض المصالح، وبطبيعة الحال قد يولد ذلك بعض الصعوبات في نشاط المصرف الإسلامي.

2-3- مبادئ الحوكمة البنكية من منظور إسلامي: إن النمو المتسارع للمؤسسات المالية الإسلامية فرض الحاجة إلى تنظيم الصيرفة الإسلامية حماية للصناعة المالية الإسلامية من الفوضى والعشوائية وعدم الخضوع للقوانين مما قد يطيح بالمكتسبات التي حققتها هذه المؤسسات ويسبب الخسارة الفادحة للمستثمرين والمودعين وكل ذوي العلاقة بالأنشطة الاستثمارية والائتمانية لتلك المؤسسات. لذا تحت إدارة المؤسسة المالية الإسلامية على الشفافية والعدل في التعامل وعدم أكل أموال الناس بالباطل، وهو ما تنادى به المؤسسات الدولية المهتمة بمبادئ ومعايير حوكمة الشركات: (دار المراقبة الشرعية، 2007، صفحة 5) تحت ما يسمى بالمبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية وقد ألزم هذا المعيار المؤسسات المالية الإسلامية إما

أن تؤكد التزامها بنصوص هذه المبادئ الإرشادية أو تعطى شرحا واضحا لأصحاب المصالح عن أسباب عدم التزامها بهذه المبادئ. (دار المراقبة الشرعية، 2007، صفحة 6) وقد جاءت المبادئ على الشكل الآتي:

- **المبدأ الأول:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطارا لسياسة ضوابط إدارة شاملة تحدد الأدوار والوظائف الإستراتيجية لكل عنصر من عناصر ضوابط الإدارة والآليات المعتمدة لموازنة مسؤوليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تجاه مختلف أصحاب المصالح. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اعتماد التوصيات ذات العلاقة التي تتضمنها معايير ضوابط إدارة مؤسسات متعارف عليها دوليا مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وورقة لجنة بازل للإشراف المصرفي، كذلك يجب أن تلتزم بالتعاميم / التوجيهات سارية المفعول الصادرة عن السلطات الإشرافية، كما يجب أن تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

- **المبدأ الثاني:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن إعداد تقارير معلوماتها المالية وغير المالية يستوفي المتطلبات التي تنص عليها المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا وتكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها والتي تسري على قطاع الخدمات المالية الإسلامية وتعتمدها السلطات الإشرافية في الدولة المعنية؛ يجب على مجلس إدارة المؤسسة المالية الإسلامية تشكيل لجنة مراجعة تتكون مما لا يقل عن ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الإدارة من أعضائه غير التنفيذيين يكونون حائزين على خبرات مناسبة وكافية في تحليل القوائم المالية والمستندات المالية.

- **المبدأ الثالث:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق وممارستها؛ يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتحمل مسؤولية إستثمارية تجاه أصحاب حسابات الاستثمار بصفتها مضاربا في أموالهم، مع الإفصاح والشفافية عن المعلومات في الوقت الملائم.

- **المبدأ الرابع:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اعتماد إستراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار بالإضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم أي عوائد.

- **المبدأ الخامس:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع آلية مناسبة للحصول على الأحكام الشرعية من المختصين بها، والالتزام بتطبيق الفتاوى ومراقبة الالتزام بالشريعة في جميع نواحي منتجاتها وعملياتها ونشاطاتها. ويبقى تنوع الآراء الشرعية من الخصائص الدائمة لقطاع الخدمات المالية الإسلامية، ويجب أن يحصل المراجعون الداخليون والمراقبون الشرعيون على التدريب اللازم والمناسب لتحسين مهاراتهم من حيث مراجعة مدى الالتزام بالشريعة؛ كما يجب مواصلة إصدار وتشجيع مبادرات التنسيق بين الفتاوى الشرعية حيث أن هذا القطاع خصوصا والأمة عموما يستفيدان من الفهم المشترك والتعاون بين علماء الشريعة.

- **المبدأ السادس:** يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في قرارات علماء الشريعة للمؤسسة؛ ويجب على المؤسسة أن تتيح اطلاع الجمهور على هذه الأحكام والمبادئ؛ ويتطلب ذلك أن تعتمد مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الشفافية في اعتمادها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها الصادرة عن علماء الشريعة للمؤسسة، ويجب على المؤسسة الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية المركزية أو الإفصاح عن سبب عدم الالتزام.

- **المبدأ السابع:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية توفير المعلومات الجوهرية والأساسية حول حسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار وللجمهور بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب. ويتطلب ذلك توفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول طرق حساب الأرباح وتوزيع الموجود واستراتيجية الاستثمار وآليات دعم العوائد؛ كما يتطلب ذلك توفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول أسس توزيع الأرباح قبل فتح حساب الاستثمار والإعلان عن حصة كل من المؤسسة وأصحاب حسابات الاستثمار في الأرباح حسب مقتضيات عقد المضاربة؛ ووجود هذه المبادئ وإعلان الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية عن التزامها بها لا يكفي لتحقيق مقتضيات الحوكمة ومبادئها إذ لابد من وجود هيئة أو جهة رقابية تتحقق من تطبيق هذه المقتضيات والامتثال لما تفرضه. (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2006، صفحة 6)

2-4 آليات الحوكمة في البنوك الإسلامية: تعمل آليات حوكمة الشركات بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوى المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة؛ ويمكن تصنيف مجموعة الآليات المستخدمة إلى نوعين من آليات الحوكمة، إلى آليات حوكمة داخلية وأخرى خارجية سيتم تناول هذه الآليات بشكل مختصر كما يأتي:

2-4-1 الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

- دور مجلس الإدارة : يذكر كل من Harianto & Singh إن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائه، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، ومنه المصرف الإسلامي.

- لجنة التدقيق : لقد حظيت لجنة التدقيق في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، والمحلية المتخصصة والباحثين، وبخاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية؛ ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات. - لجنة المكافآت: توصي اغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين؛ وفي مجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية.

- لجنة التعيينات: يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة، ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات.

- التدقيق الداخلي: تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة، إذ إنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة؛ حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، وتحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي؛ وفي هذا السياق يرى Archambault إن كل من التدقيق الداخلي والخارجي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير؛ وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة.

2-4-2 الآليات الخارجية لحوكمة الشركات: تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي:

- منافسة (سوق المنتجات والخدمات) وسوق العمل الإداري : تعد منافسة سوق (المنتجات والخدمات) أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، ويؤكد على هذه الأهمية كل من (Hess & Impavido) وذلك بقولهم إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح (أو إنها غير مؤهلة)، إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعات، وبالتالي تتعرض للإفلاس؛ إذن إن منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) تهذب سلوك الإدارة، وبخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري "للإدارة العليا"، وهذا يعني إن إدارة الشركة إلى حالة الإفلاس سوف يكون له تأثير سيئ على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة، الاندماجات والاستحواذات: مما لاشك فيه أن الاندماجات والاستحواذات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، ويشير كل من (John & Kedia) إلى وجود العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى إن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة يحدث غالبا عندما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج .

- التدقيق الخارجي: يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويعززون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام.

- التشريع والقوانين: غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة؛ لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

- منظمة الشفافية العالمية: من خلال الدور الذي تلعبه في ممارسة ضغوطاً، من أجل محاربة الفساد المالي والإداري في الدول، فمثلاً تضغط منظمة التجارة العالمية من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية، وفي قطاع البنوك، تمارس لجنة بازل ضغطاً من أجل ممارسة الحوكمة فيها.

2-4 الربحية في البنوك الإسلامية: يهتم المستثمر كما يهتم مقرضو الأموال طويلة الأجل بالتعرف على مقدار العوائد التي ستحققها المنشأة في المستقبل ودرجة المخاطرة التي ينطوي عليها التدفق النقدي، وهذا ما تقدمه نسب الربحية التي تهدف إلى قياس قدرة المنشأة وسياساتها المتخذة في مختلف المجالات على تحقيق أرباح من عملياتها الإنتاجية أو الاستثمارية.

وتعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات، إذا يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية، ومن دون الربحية لا تستطيع المنشآت جذب أي مستثمر سواء الداخلي أم الخارجي ومن ثم فإن الملاك والمولين سيتحولون إلى أنشطة ومنشآت أخرى.

وتبين هذه النسب مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل هي تهم أيضاً المودعين والملاك والمقرضين، فالأرباح التي تحققها المصارف تعد من أهم العوامل التي تؤثر في ثروة الأفراد (المودعين)، فضلاً عن إن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف ويمكن من قياس قدرة المصارف على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال المستثمرة. (الموسوي، 2011، صفحة 61)

خامساً: تعريف الربحية: من المعروف إن الهدف الأساسي للمصرف التجاري هو تعظيم ثروة الملاك (المساهمين) وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة المصرف على تحقيق الأرباح وعادة ما تقاس تلك القدرة (الربحية) بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية، وفيما يلي أهم مكونات هذه المجموعة من النسب:

سادساً: نسب الربحية:

وتتمثل لافي ما يلي: (الموسوي، 2011، صفحة 62)

2-4-1 معدل العائد على حقوق الملكية: ويقاس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين، وان ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفاء، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلاً للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية (الودائع)، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ من القروض (الودائع) ويحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{حقوق الملكية}$$

2-4-2 معدل العائد على الودائع: ويستخدم لقياس مدى نجاح إدارة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها ويحسب وفق لصيغة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{الودائع بأنواعها الثلاثة}$$

2-4-3 معدل العائد على الموارد المتاحة: يقاس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من الأموال المتاحة لها والمتمثلة بحق الملكية والودائع، وان ارتفاع هذا المعدل يدل على قدرة المصرف في تحقيق العوائد من توظيف الأموال في الموجودات المربحة ويقاس على وفق الصيغة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الموارد المتاحة} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / (\text{حقوق الملكية} + \text{الودائع})$$

2-4-4 نسبة هامش الربح: تقاس هذه النسبة مدى نجاح البنك في تحقيق الأرباح من خلال العمليات التي يقوم بها.

$$\text{نسبة هامش الربح} = \text{هامش الربح} / \text{إجمالي العمليات}$$

2-4-5 معدل العائد على رأس المال المدفوع: ويقاس بالعلاقة الآتية:

$$\text{معدل العائد على رأس المال المدفوع} = \text{صافي الأرباح} / \text{رأس المال المدفوع}$$

2-4-6 معدل العائد على مجموع الاصول

$$\text{العائد على مجموع الاصول} = \text{صافي الربح} / \text{مجموع الاصول}$$

3- الدراسة التطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية:

1-3 عينة الدراسة:

عينة الدراسة تتكون من ستة مصارف تم اختيارها على أساس التوفر النسبي للمعلومات وهي بنك البركة الجزائر، بنك السلام الجزائري، بنك البلاد السعودي، بنك دبي الإسلامي، بنك ABC الإسلامي البحريني، بنك بيت التمويل الكويتي. وقد تم استخراج البيانات من خلال الاعتماد على التقارير المالية لتلك البنوك. خلال الفترة الممتدة من 2009-2018.

2-3 متغيرات الدراسة:

يحتوي النموذج القياسي متغيرا تابعا يتمثل في العائد على الأصول والذي يعتبر عن مدى ربحية المصارف الإسلامية محل الدراسة خلال فترة معينة، وخمسة متغيرات مستقلة أربعة منها هي متغيرات لأساسية لحوكمة الشركات والتي تتمثل أساسا في: متغير تركيبة مجلس الإدارة الذين يمكن قياسه من خلال عدد الاعضاء المستقلين في المجلس، ومتغير عدد لجان المجلس، ومتغير تركيز الملكية الذي يمكن قياسه من خلال نسبة الاسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين، ومتغير حجم مجلس الإدارة ويمكن قياسه بعدد الاعضاء في المجلس، ومتغير يتعلق بحجم هيئة الرقابة الشرعية الذي يقاس من خلال عدد الاعضاء. أما فيما يخص المتغير المستقل الخامس فهو يسمى متغير تحكم يتمثل في حجم المصرف يتم قياسه عن طريق لوغريتم مجموع الأصول. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول (1) متغيرات الدراسة

نوع المتغير	اسم المتغير	الرمز	القياس
المتغير التابع	الاداء	ROA	العائد على مجموع الأصول=(صافي الربح/مجموع الأصول)
المتغيرات المستقلة	تركيب مجلس الإدارة	BCM	عدد الاعضاء المستقلين في المجلس
	لجان المجلس	CBD	عدد اللجان في مجلس الإدارة
	تركز الملكية	OCN	نسبة الاسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين
	حجم هيئة الرقابة الشرعية	SSB	عدد اعضاء هيئة الرقابة الشرعية
	حجم مجلس الإدارة	BSZ	عدد اعضاء مجلس الإدارة
	حجم المصرف(متغير التحكم)	SZE	لوغاريتم مجموع الأصول

3-3 نموذج القياس:

لقياس اثر متغيرات الحوكمة في اداء المصارف الإسلامية، سيتم استخدام طريقة تحليل الارتباط وفقا للمعادلة التالية:

$$ROA_{it} = \alpha_0 + \beta_1 BCM_{it} + \beta_2 CBD_{it} + \beta_3 OCN_{it} + \beta_4 SSB_{it} + \beta_5 BSZ_{it} + \beta_6 SZE_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

(ROA_{it}) : المتغير التابع الذي يوضح ربحية المصارف الإسلامية.

(B₁ – β₅) : معاملات المتغيرات المستقلة.

BCM_{it}: عدد الاعضاء المستقلين في المجلس.

BSZ_{it}: عدد المديرين في المجلس.

CBD_{it}: عدد اللجان في مجلس الإدارة.

OCN_{it}: نسبة الاسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين.

SSB_{it}: حجم هيئة الرقابة الشرعية.

BSZ_{it}: حجم مجلس الإدارة

SZE_{it}: حجم المصرف الإسلامي = لوغريتم مجموع الأصول.

ε_{it}: الخطأ العشوائي.

4-3 تقدير النموذج باستخدام نماذج البانل الثلاثة

الجدول (2): معلمات نموذج الدراسة باستخدام النماذج

المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
Intercept	4.0379	7.5957	4.0379
BCM	0.3053	-0.0046	0.3053
CBD	0.2904	-0.025	0.2904
OCN	1.3489	-10.5374	1.3489
SSB	0.2771	-0.2471	0.2771
BSZ	- 0.7154	-0.2973	-0.7154
SZE	-0.0346	0.1071	-0.0346
R- squared	0.4758	0.0829	0.4758
F- statistic	7.56	0.68	-
W-chi2	-	-	45.38
Prob (F/W- statistic)	0.0000	0.6679	0.0000
	فايشر المقيد	اختبار Hausman	
	Fcal(5 ; 45)=6.37	Chi2. Statistic (6) =110.77	
	Prob (F- statistic) =0.0001	Prob (Chi2) =0.0000	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Stata 13.

بالنظر إلى نتائج اختبار فيشر (Fisher) المقيد للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج الآثار الثابتة (FEM) فإن نموذج الآثار الثابتة (FEM) أفضل من نموذج الانحدار التجميعي (PRM). وكذلك بالنظر لاختبار Hausman فإن نموذج الآثار الثابتة (FEM) أفضل من نموذج الآثار العشوائية (REM).

أ- اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء (Autocorrelation): لاختبار وجود هذا الارتباط من عدمه تم الاعتماد إلى اختبار (Wooldridge)

الجدول (3): اختبار Wooldridge

```

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
      F(   1,          5) =      0.003
      Prob > F =      0.9599

```

المصدر: مخرجات Stata 13.

بما أن $Prob > F = 0.0000$ فإنه لا وجود لارتباط ذاتي للأخطاء في نموذج التقدير

ب- إختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) تم استخدام اختبار (Modified Wald test) من أجل التأكد من عدم تجانس التباين على النحو التالي:

الجدول (4): اختبار Modified Wald

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (6) = 1.3e+05
Prob>chi2 = 0.0000
```

المصدر: مخرجات Stata 13.

وبالتالي عدم وجود ثبات التباين لحد الخطأ.

يتم التعامل مع مشكلة عدم ثبات التباين وعدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من خلال استعمال طريقة الأخطاء المعيارية المصححة للبانل (Panel Corrected Standard Errors) المقترحة من (Beck and Katz) سنة 1995، حيث يتم تقدير معلمات النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية أو بطريقة (Prais-Winsten)

الجدول (5): نتائج نموذج البانل المصحح

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)						
Group variable:	banknum	Number of obs	=	57		
Time variable:	B	Number of groups	=	6		
Panels:	correlated (unbalanced)	Obs per group: min	=	8		
Autocorrelation:	no autocorrelation	avg	=	9.5		
Sigma computed by casewise selection		max	=	10		
Estimated covariances	= 21	R-squared	=	0.4758		
Estimated autocorrelations	= 0	Wald chi2(6)	=	194.10		
Estimated coefficients	= 7	Prob > chi2	=	0.0000		
ROA	Panel-corrected		z	P> z	[95% Conf. Interval]	
	Coef.	Std. Err.				
BCM	.3053012	.1691288	1.81	0.071	-.0261852	.6367876
CBD	.29048	.1190709	2.44	0.015	.0571053	.5238546
OCN	1.348915	1.150969	1.17	0.241	-.9069435	3.604774
SSB	.2771821	.3052765	0.91	0.364	-.3211488	.8755129
BSZ	-.7154618	.1567232	-4.57	0.000	-1.022634	-.4082899
SZE	-.0346114	.0599552	-0.58	0.564	-.1521213	.0828986
_cons	4.037954	1.787771	2.26	0.024	.5339867	7.541921

المصدر: مخرجات Stata 13.

من خلال الجدول السابق تبين أن:

العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة متوسطة، وذلك من خلال معامل التحديد (R^2) والذي يساوي 0.4758، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 47.58% من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول (ROA) والباقي يرجع إلى عوامل أخرى. كما نلاحظ أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة من خلال قيمة الاحتمال (p-value) للإحصائية كاي مربع χ^2 والتي تساوي 0.0000.

ويتضح من خلال معاملات المتغيرات المستقلة أن هناك علاقة ايجابية بين العائد على الأصول وكل من تركيبة مجلس الادارة ومتغير عدد اللجان بالمجلس، وكذلك متغير عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، حيث كلما ارتفع حجم المتغير ارتفع العائد على الأصول ومتغير تركيبة الأسهم أي أنه كلما ارتفعت الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين كلما انخفض العائد على مجموع الأصول بينما كانت علاقة عكسية مع حجم مجلس الادارة أي كلما زاد عدد أعضاء المجلس أثر سلبا على العائد على الأصول، وأيضا حجم المصرف كان له أثر سلبي على ربحية المصارف الاسلامية حسب الدراسة للعينة من البنوك وفترة الدراسة.

4 الخاتمة:

ظهر لنا من خلال نتائج وتحليل التي قمنا بها ان الحوكمة هي ممكن قوة في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال العمل على تطبيق مبادئها للوصول للأهداف التي جاءت من اجلها وهي متمثلة في تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مسالة ادارة الشركة، ومن ثمة تحقيق الحماية للمساهمين مع مراعات مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير مصلحة الشركات، مما يؤدي الى تنامي المدخرات ومنها الاستثمارات وتعظيم الربحية.

إن وجود نظام فعال والقادر على توفير الثقة ومكافحة الفساد في الشركات المالية الاسلامية سيعود عليها بمزيد من النجاح وسيدعم توسع عملياتها، غير ان ذلك يتطلب دعم ما تقوم به الادارات ذات العلاقة بالحوكمة داخل الشركة المالية كإدارة الالتزام والمراجعة الداخلية والقانونية وادارة الرقابة الشرعية بنوعها الداخلية والخارجية.

ويعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الاسلامية، ذو اهمية كبيرة من خلال تبين وتفصيل العقود وتحديد شروطها واحكامها وشرحا بدقة من الناحية الشرعية وايضا الناحية التنظيمية، لتفادي التدليس والغرر او الجهالة وعلى عاتق المدير مهمة عظيمة تتمثل في تحقيق هدفين رئيسيين هما: هدف مالي وهو تحقيق تدفقات مالية تلي رغبات المساهمين والمستثمرين، وأيضا الهدف الثاني هو صحة العمليات البنكية من الناحية الشرعية.

وتوصلت الدراسة التطبيقية الى النتائج الاتية:

- يوجد أثر ايجابي بين ربحية البنوك الاسلامية (العائد على الأصول) ومتغير الحوكمة تركيبة مجلس الادارة.
- يوجد أثر ايجابي بين ربحية البنوك الاسلامية (العائد على الأصول) ومتغير الحوكمة تركيبة عدد اللجان بالمجلس.
- يوجد اثر ايجابي بين ربحية البنوك الاسلامية (العائد على الأصول) ومتغير الحوكمة: عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.
- يوجد أثر ايجابي بين ربحية البنوك الاسلامية (العائد على الأصول) ومتغير الحوكمة: تركيز الملكية .
- يوجد اثر سلبي بين ربحية البنوك الاسلامية (العائد على الأصول) ومتغير الحوكمة : حجم مجلس الادارة.
- يوجد اثر سلبي بين ربحية البنوك الاسلامية (العائد على الأصول) وحجم المصرف.

المراجع والأحالات

1. قتيبة عبدالرحمن العاني. (25 ماي، 2015). دور الهيئات الرقابية في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية. تاريخ الاسترداد 12 7, 2019، من الاقتصاد الإسلامي: [/https://www.aliqtisadalislami.net/](https://www.aliqtisadalislami.net/)
2. Christine , M., & Bouaiss, K. (2008). *Les Mécanismes internes de gouvernance dans les banques*. Dijon: Cahiers du FARGO-LEG.
3. Iskande, M., & Chamlou, N. (2002). *Corporate Governance: A Framework for Implementation*. Washington: edited by: S. Fawzy.
4. جوناثان تشاركهام. (2005). *إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك*. ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات.
5. حسن كريم الذبحاوي، و محمد علي نور جابر . (2018). الحوكمة المصرفية وانعكاساتها على الاداء المصرفي. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 128.
6. حماد طارق عبد العال. (2004). *حوكمة الشركات : المفاهيم . المبادئ . التجارب : تطبيقات الحوكمة في المصارف*. مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
7. حيدر يونس الموسوي. (2011). *المصارف الإسلامية أداءها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية*. عمان: اليازوري للنشر والتوزيع.
8. خولة فريز النوباني، و عبد الله الصديقي. (2016). *حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية*. السعودية: جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.
9. دار المراقبة الشرعية. (2007). *الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية*. السعودية: مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية.
10. شوقي عشور بورقبة، و عمار غربي. (2014). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية. *المجلة الاقتصادية الجزائرية*، 5.
11. عبد الرزاق حبار ، و شعبان فرج. (2013). دور الحوكمة المصرفية في صياغة سياسة فعالة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي" (إشارة خاصة لحالة الجزائر). الجزائر: المؤتمر الدولي الاول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم.
12. عبد الرزاق حبار . (، 2015). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي - حالة دول شمال إفريقيا. *مجلة شمال إفريقيا، العدد السابع، الجزائر*، 80-81.
13. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2006). *المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية*. كوالالمبور.
14. محسن احمد الخضيري . (1990). *الإدارة في الإسلام*. السعودية: وقائع ندوة رقم 21، معهد البحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.
15. مركز ابوظبي للحوكمة. (دون تاريخ). *اساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم*. الامارات العربية المتحدة: سلسلة نشرات التثقيفية.

الملحق 1: نتائج الدراسة الوصفية

	ROA	BCM	CBD	OCN	SSB	BSZ	SZE
ROA	1.0000						
BCM	-0.0964	1.0000					
CBD	-0.1256	0.5783	1.0000				
OCN	-0.2035	-0.3466	-0.2849	1.0000			
SSB	0.0015	0.6789	0.4854	-0.8381	1.0000		
BSZ	-0.5422	0.6411	0.6550	0.1033	0.3318	1.0000	
SZE	-0.0081	0.4040	0.1219	-0.6292	0.6607	0.0953	1.0000

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
ROA	57	1.160247	1.025438	.0142717	3.829864
BCM	57	3.421053	1.308589	2	7
CBD	57	5.017544	1.382173	3	7
OCN	57	.4692982	.2670798	.2	.99
SSB	57	4.912281	.9870718	3	6
BSZ	57	9.140351	1.673732	5	11
SZE	57	24.11699	1.69609	20.72501	26.32537